

"إنهايـار الـستـر في عـصـر السـوـشـيـال مـيـديـا"

الفضـائـح العـائـلـيـة قـرـاءـة قـرـآنـيـة نـفـسـيـة إـجـتمـاعـيـة

بـقـلـم

د. مصطفى سوادي جاسم

باحث في مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية



المقدمة

في المدينة المنورة، قبل أكثر من أربعة عشر قرناً، لم تكن الفتنة بحاجة إلى سيف ولا جيوش، كانت بحاجة إلى خبر واحد فقط، امرأة من بيت كبير أخطأ، فاهتز المجتمع كله، لم يكن الحدث هو السرقة وحدها، بل ما تلاها: الهمس، التلميح، التهويل، ثم التشهير.

صارت المرأة حديث المجالس، واسمها يتربّد لا بوصفها إنساناً أخطأ، بل بوصفها عاراً يجب أن يُعرض للناس، وتقدّم البعض إلى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) لا ليحفظوا كرامتها، بل ليخففوا الحكم عنها لأنّ نسبها "رفيع" ... غضب النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، وقال كلمته التي هزّت المدينة: "وَاللَّهِ لَوْ أَنْ فَاطِمَةَ بُنْتَ مُحَمَّدَ سَرَقَتْ لَقْطَعَتْ يَدَهَا". لكن الأخطر لم يكن تنفيذ الحكم... بل ما فعله الناس بعدها. بدأوا يتداولون القصة، يروون التفصيات، يعيدون سردها، ويحوّلون امرأة تابت إلى فضيحة حيّة تمشي في الطرق. عندها وقف النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) مرة أخرى، ليضع حدّاً لانهيار الضمير قبل انهيار القانون، وقال: "مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَادِرَاتِ شَيْئاً فَسْتَرَ اللَّهُ فِيهِ إِلَى اللَّهِ... وَمَنْ كَشَفَ سَرِّ اللَّهِ عَلَيْهِ فَقَدْ خَانَ الْأَمَانَةَ".

ومع التحول الرقمي المتتسارع، لم تعد موقع التواصل الاجتماعي مجرد وسائل للتواصل وتبادل الأفكار، بل تحولت إلى فضاءات عامة مفتوحة تُعرض فيها الحياة الخاصة بلا حدود واضحة بين ما هو شخصي وما هو مشاع، وبين ما ينبغي ستره وما يُدفع عمداً إلى دائرة الاستهلاك الجماهيري. وفي ظل غياب ضابط أخلاقي جامع، وضعف الردع القانوني، أصبحت هذه المنصات ساحة خصبة لتفريغ الانفعالات، وتصفية الحسابات، وتحويل الخلافات العائلية إلى مادة إعلامية شعبوية.

وفي العراق، برزت خلال السنوات الأخيرة ظاهرة مقلقة تمثل في نشر الفضائح العائلية، والمشكلات الزوجية، والتسجيلات الخاصة، أحياناً بمبادرة أطراف داخل الأسرة نفسها، وأحياناً نتيجة تواطؤ اجتماعي صامت على إعادة النشر والتداول. ويلاحظ أن بعض هذه الحالات تكشف عن جرأة غير مسبوقة على انتهاك الحرمات، وضعف واضح في قيمة الحياة، سواء على مستوى الأفراد أو بعض العوائل التي لم تعد ترى في الخصوصية العائلية خطأ أحمر، بل وسيلة للضغط، أو الانتقام، أو لفت الانتباه، أو حتى تحقيق شهرة رقمية زائفة، ولا يمكن إغفال أن ضعف الحياة - بوصفه قيمة أخلاقية وسلوكية - قد أصاب بعض الشرائح، نتيجة عوامل متداخلة، منها التفكك الأسري، وترراجع دور التربية الدينية، وتأثير المحتوى الرقمي العابر للثقافات، الذي أعاد تعريف الجرأة بوصفها حرية، والتعري المعنوي بوصفه شجاعة، والفضيحة بوصفها حقاً في التعبير. وقد ساهم هذا التحول في تطبيع سلوكيات كانت تُعدّ في الوعي الجماعي العراقي من أقبح المحرمات الاجتماعية.



أما التفاعل الجماهيري مع هذه الظواهر، فيتسم بازدواجية لافتة، إذ يتراافق الخطاب الأخلاقي المدان ظاهريًا مع متابعة نهمة، وتعليقات قاسية، وتداول واسع، يكشف عن فضول مرضي وتشفٍ اجتماعي، أكثر مما يعكس حرصاً حقيقياً على القيم. وهنا يتحول المجتمع من رافض للفضيحة إلى شريك في إشاعتها، ومن مدافع عن الأخلاق إلى منتج يومي لانتهاكها.

إن هذه الظاهرة لا يمكن قراءتها بوصفها انحرافاً فردياً أو حدثاً إعلامياً عابراً، بل هي مرآة لاختلالات أعمق تمسّ بنية القيم، ومفهوم الحياة، وحدود الحرية، ووظيفة الأخلاق في المجتمع. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى مقاربة تحليلية معمقة، تنطلق من المنظور القرآني الذي شدد على الستر ونبذ إشاعة الفاحشة، ومن تعاليم أهل البيت (ع) التي أرست فقهًا أخلاقياً متوازناً يحفظ الكرامة الإنسانية، مع قراءة نفسية واجتماعية تكشف الدوافع الخفية وراء الجرأة على الفضيحة، والتطبيع معها في الوعي الجماعي العراقي.

أولاً: الموقف القرآني من كشف العورات وانتهاك الخصوصية

يقدم القرآن الكريم تصوّراً أخلاقياً متكاملاً لحماية الإنسان في سمعته وخصوصيته وكرامته، و يجعل من الستر مبدأً مركزيًّا في بناء المجتمع الصالح، مقابل تحريم صريح لكل أشكال إشاعة الفاحشة، وتتبع العورات، وكشف الأسرار الخاصة. فالأخلاق القرآنية لا تقف عند حدود الفعل الفردي، بل تمتد لتشمل الأثر الاجتماعي للفعل وتداعياته الجماعية.

يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشْيَعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ (النور:19)، وتكون خطورة هذه الآية في أنها لا تجرم الفاحشة بوصفها سلوكاً فردياً فحسب، بل تُحمل المسؤولية الأخلاقية لكل من يساهم في إشاعتها أو التلذذ بتداولها أو ترويجها، حتى وإن لم يكن طرفاً مباشراً في وقوعها. وهو ما ينطبق بدقة على من يقوم بنشر المقاطع الخاصة، أو إعادة تداولها، أو التعليق عليها بداعف الفضول أو التشكيك أو الترفية الرقمي.

كما يؤكد القرآن الكريم مبدأ حفظ اللسان والبصر بوصفهما بوابتين رئيسيتين لانتهاك الخصوصية، إذ يقول تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُوَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء:36)، فالآلية تضع حدًا أخلاقياً صارماً أمام التجسس الرقمي، وتتبع المقاطع، والبحث عن الأسرار الخاصة، وتجعل الإنسان مسؤولاً عن كل ما يراه أو يسمعه أو يعيده تداوله.

ويذهب القرآن أبعد من ذلك حين يحرّم صراحة التجسس وتتبع العيوب، بوصفه سلوكاً هداماً للنسيج الاجتماعي: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ (الحجرات:12)، وإن التجسس في عصرنا لم يعد مقتصرًا على التلصص المادي، بل اتّخذ أشكالاً رقمية متقدمة، من متابعة الحسابات، إلى حفظ المقاطع، إلى تداول التسجيلات الخاصة، وهو ما يجعل هذه الآية حاكمة أخلاقياً على سلوك مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.

كما يربط القرآن بين الأخلاق وحفظ الكرامة الإنسانية، ويدين كل خطاب أو ممارسة تهدف إلى التشهير أو الإذلال: **﴿وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُّحُبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾** (الحجرات:12)، فإذا كانت الغيبة- وهي كلام- قد شُبِّهَت بأكل لحم الميت، فكيف بتوثيق العيوب بالصورة والصوت ونشرها على الملا؟ إن الفضيحة الرقمية تمثل أقسى أشكال الغيبة المعاصرة.

ثانياً: روايات أهل البيت (عليهم السلام) ومنظومة الستر الاجتماعي

أسس أهل البيت (عليهم السلام) منظومة أخلاقية عميقه يمكن تسميتها بـ فقه الستر الاجتماعي، تقوم على حماية الإنسان من السقوط الاجتماعي حتى في لحظة الخطأ، وتقديم الإصلاح على التشهير، والعلاج على الفضح، يروي الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): "من ستر عوره أخيه، ستر الله عورته يوم القيمة"، وتكشف هذه الرواية عن مبدأ المقابلة الأخلاقية: ستر الناس سبب لستر الله، في مقابل أن فضح الناس سبب لفضيحة الآخرة، مهما حاول الإنسان تبرير فعله بدعوى الإصلاح أو النصح.

ويقول الإمام الصادق (عليه السلام): "من أذاع فاحشة كان كمبتدئها"، وهذه الرواية تُسقط وهم البراءة الأخلاقية عن الناقل والمررّ، وتساوي بين الفعل الأصلي للفاحشة وبين نشرها وتكريسها في الوعي العام. فالمشكلة ليست فقط في وقوع الخطأ، بل في تحويله إلى مشهد جماعي دائم التداول.

وفي رواية أخرى للإمام الصادق (عليه السلام) "إذاعة سر المؤمن خيانة" وهي رواية باللغة الدلالة في زمن أصبحت فيه الأسرار تُبَثَّ بالصوت والصورة خلال ثوانٍ، حيث يتحول الفضاء الرقمي إلى مسرح لانتهاك الأمانة الأخلاقية.

كما يؤكد الإمام البارز (عليه السلام): "أقرب ما يكون العبد إلى الكفر أن يواخي الرجل على الدين فيحصي عليه زلاته ليعيّره بها يوماً ما"، وهنا تحذير واضح من ثقافة الأرشفة الأخلاقية، أي تخزين أخطاء الناس لاستخدامها لاحقاً في التشهير أو الابتزاز أو الإدانة العلنية، وهي ممارسة شائعة في موقع التواصل.

ويختصر الإمام علي (عليه السلام) الموقف بقوله: "شر الناس من لا يستر العيوب ولا يقبل العذر".

وهو توصيف دقيق لحال بعض المتفاعلين مع الفضائح، الذين يجمعون بين التلذذ بالفضيحة وادعاء التفوق الأخلاقي.

ويمكن القول إن القرآن الكريم وتعاليم أهل البيت (عليه السلام) لا ينظران إلى الفضائح بوصفها مادة للفرجة أو وسيلة للردع الاجتماعي، بل يعدّانها اختباراً أخلاقياً للمجتمع بأسره، فالمجتمع الذي يشيع الفضيحة، حتى لورفع شعارات الدين، إنما يسهم في تقويض منظومة القيم من الداخل، ويحول الأخلاق من سلوك حي إلى خطاب أجوف.

ثالثاً: التفاعل العراقي مع الفضائح- ازدواجية أخلاقية وسلوك جمعي مأزوم

يكشف التفاعل العراقي مع الفضائح العائلية على موقع التواصل الاجتماعي عن ازدواجية أخلاقية حادة، تمثل في التناقض بين الخطاب المعلن والممارسة الفعلية، فمن جهة، ترتفع نبرة الإدانة الأخلاقية، وُتستحضر المفردات الدينية والعشائرية من قبيل "العار"، و"الانحراف"، و"انهيار القيم"، ومن جهة أخرى، تسجل هذه المواد أعلى نسب المشاهدة، وأوسع نطاقات التداول، وأكثر مساحات التعليق والتفاعل، وهذا التناقض لا يمكن تفسيره بوصفه سلوكاً فردياً عابراً، بل هو نمط جمعي متكرر يعكس أزمة أعمق في البنية القيمية للمجتمع.

1. أخلاق القول وأخلاق الفعل

إن أول مظاهر هذه الازدواجية يتمثل في الفصل بين أخلاق القول وأخلاق الفعل، فالفرد قد يدين الفضيحة علناً، لكنه يسهم عملياً في إعادة إنتاجها عبر المشاهدة والمشاركة والتعليق، وكان الإدانة اللفظية تمنحه صك براءة أخلاقية، وهنا تتحول القيم الدينية من ضوابط سلوكية إلى لغة خطابية تُستخدم لإثبات الانتفاء الأخلاقي، لا لممارسة الأخلاق ذاتها.

هذه الحالة تشير إلى فشل جزئي في ترجمة التدين الاجتماعي إلى التزام عملي، حيث يُفصل بين الواجب الديني بوصفه شعوراً، وبين السلوك اليومي بوصفه ممارسة خاضعة للأهواء والفضول والاندفاع الجماعي.

2. الفضيحة بوصفها فرجة جماعية

في السياق العراقي، لا تُستهلك الفضيحة فقط بوصفها خبراً، بل تتحول إلى فرجة اجتماعية، تتدخل فيها مشاعر الاستهجان مع التسلية، والرفض مع المتعة الخفية، وهذا النمط من التفاعل يعكس ما يمكن تسميته بتطبيع انتهاك الخصوصية، حيث يصبح الدخول إلى الحياة الخاصة لآخرين أمراً مألوفاً لا يثير صدمة أخلاقية حقيقة.

وتسمى وسائل التواصل في تكريس هذا السلوك عبر آليات الخوارزميات التي تكافئ المحتوى الصادم، ما يدفع الجمهور- بوعي أو دون وعي- إلى التفاعل مع الفضيحة باعتبارها مادة جذابة، لا اختباراً أخلاقياً.

3. انقلاب ميزان المسؤولية الأخلاقية

من أخطر تجليات هذه الازدواجية هو انقلاب ترتيب المسؤوليات الأخلاقية، حيث يُرَكَّز جزء من الخطاب الاجتماعي والديني والعشائري على معاقبة الضحية اجتماعياً، لا على مسألة من انتهك الخصوصية ونشر الفضيحة، وغالباً ما تُختزل القضية في سلوك فرد- وغالباً ما تكون امرأة- بينما يُغفل الفعل الأشد خطورة، وهو التصوير، والتسجيل، والنشر، والترويج.

هذا الانقلاب يعكس خللاً في الفهم الأخلاقي، إذ يتحول الخطأ- إن وجد- إلى مبرر لإسقاط كل القيم الأخرى، بما فيها حق الإنسان في الكرامة، والستر، وعدم التعرض للإذلال الجماعي. كما يكشف عن ثقافة عقابية انتقائية، تمارس على الضعيف اجتماعياً، وتُعفى منها الأطراف الأقوى أو الأكثر قدرة على فرض روايتها.

4. الخطاب الديني بين الوعظ والتوظيف

لا يمكن تجاهل دور بعض الخطابات الدينية غير المنضبطة في تكريس هذه الازدواجية، حين تُختزل الأخلاق في الإدانة العلنية دون التوقف عند مسؤولية المتلقي والناشر والمعلق، ففي كثير من الأحيان، يُسْتَحضر النص الديني لتثبيت الحكم الأخلاقي على شخص أو عائلة، لا لتفكيك السلوك الجماعي الذي أسهم في تضخيم الفضيحة وتحويلها إلى قضية عامة.

وهنا يتحول الدين من منظومة إصلاحية إلى أداة توظيف اجتماعي، تُستخدم لتبرير القسوة الرمزية بدل تهذيبها، ولتعزيز الاستقطاب بدل احتوائه.

5. البعد العشائري والضغط الاجتماعي

أما البعد العشائري، فيؤدي أحياناً دوراً مضاعفاً في تأزيم الظاهرة، حين تُفهم "السمعة" بوصفها شأنًا جماعياً يستوجب الرد العنيف أو الإقصاء الاجتماعي، بدل أن تكون مسؤولية أخلاقية تُدار بالحكمة والستر، وفي هذه الحالة، تتحول الفضيحة من مشكلة أخلاقية إلى أزمة هوية جماعية، يُضحي فيها بالفرد من أجل صورة الجماعة.

6. النتائج الاجتماعية بعيدة المدى

إن استمرار هذه الازدواجية الأخلاقية يفضي إلى نتائج خطيرة، أبرزها:

- تأكل الثقة الاجتماعية.

• تعميم ثقافة التسيير بدل ثقافة الإصلاح.

• تشويه مفهوم الأخلاق في وعي الأجيال الجديدة.

• تحويل الفضاء الرقمي إلى محكمة شعبية بلا قانون ولا رحمة.

إن التفاعل العراقي مع الفضائح العائلية لا يعكس ضعفاً أخلاقياً بسيطاً، بل يكشف عن أزمة في بنية الضمير الجماعي، حيث تمارس الأخلاق بوصفها خطاباً، لا التزاماً، وتنستخدم القيم أحياناً أداة للإدانة، لا وسيلة للإصلاح. ومع غياب المراجعة الجادة لهذا السلوك، يصبح المجتمع شريكاً في إنتاج الفضيحة، حتى وهو يدعي رفضها.

رابعاً: قراءة نفسية معمقة لظاهرة التفاعل مع الفضائح العائلية لا يمكن فهم التفاعل الواسع مع الفضائح العائلية في المجتمع العراقي من خلال المعايير الأخلاقية وحدها، إذ تكشف هذه الظاهرة عن بُنى نفسية مركبة تشكّلت في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية ضاغطة. فالمتلقي هنا ليس مجرد مشاهد سلبي، بل هو فاعل نفسي يعيid إنتاج الفضيحة من خلال التفاعل والانخراط الوجوداني معها.

1. الفضول القهري وكسر المحرّم

يمثّل الفضول القهري أحد المحرّكات النفسية الأساسية في متابعة الفضائح، وهو فضول لا ينبع من رغبة معرفية مشروعة، بل من انجذاب لا واعٍ إلى الممنوع والمسكوت عنه، فكلما كان الحدث أكثر خرقاً للحياة والخصوصية، ازدادت جاذبيته النفسية، ويجد هذا النمط من الفضول بيئه مثالية في الفضاء الرقمي، حيث يغيب الاحتكاك المباشر بالنتائج الأخلاقية للفعل، ويتحقق الإشباع النفسي السريع دون تكلفة ظاهرة.

في هذا السياق، تتحول الفضيحة إلى نافذة نفسية لتجربة المحرّم عن بُعد، دون تحمل عبء المسؤولية أو العار الاجتماعي، وهو ما يفسّر الاستهلاك الكثيف لهذا النوع من المحتوى حتى من قبل من يعلن رفضه له أخلاقياً.

2. الإسقاط النفسي وآلية التنفيذ

يُعدّ الإسقاط النفسي آلية دفاعية يلجأ إليها الفرد حين يعجز عن مواجهة أزماته الذاتية، فيقوم بإسقاط مشاعره السلبية، أو إخفاقاته، أو رغباته المكبوتة على الآخرين، وفي مجتمع يعاني من إحباطات مزمنة ناتجة عن البطالة، وتدور الخدمات، وغياب العدالة الاجتماعية، تصبح الفضيحة فرصة نفسية مثالية لتفريغ الغضب والاحتقان.

في إدانة الآخر لا تؤدي فقط وظيفة أخلاقية ظاهرية، بل تمنح الفرد شعوراً مؤقتاً بالتوازن النفسي، عبر تحويل الإحباط الذاتي إلى إدانة خارجية، وكان سقوط الآخر يخفّف من وطأة الفشل الشخصي.

3. تطبيع العنف الرمزي وتبليّد الحس الأخلاقي

يمثّل التشهير العلني أحد أشكال العنف الرمزي، وهو عنف لا يترك آثاراً جسدية، لكنه يدمر السمعة، ويهشم الهوية، ويدفع أحياناً إلى الانهيار النفسي أو الاجتماعي، ومع التكرار المستمر لمشاهد الفضح، يحدث ما يُعرف نفسياً بـ التعلّق الانفعالي، حيث يفقد الفرد حساسيته الأخلاقية تدريجياً، ويصبح التشهير مشهداً عادياً لا يثير الصدمة أو الاشمئزاز.

هذا التطبيع لا يقتصر على الملتقي، بل يطال الفاعل أيضًا، إذ يتجرأ الأفراد على التصوير والنشر دون شعور بالذنب، لأن السلوك أصبح "شائعاً"، والمجتمع نفسه بات متسامحًا معه ضمنياً.

4. الجماعة الرقمية وتحفيض الشعور بالذنب

تؤدي الجماعة الرقمية دوراً نفسياً مهماً في تحفيض الشعور بالذنب الفردي، فحين يرى الفرد آلاف التعليقات والمشاركات، يشعر أن فعله لا يختلف عن فعل الآخرين، وأن المسؤولية الأخلاقية موزعة، أو ذائبة في الحشد. وهذه الظاهرة، المعروفة نفسياً بـتشتت المسؤولية، تجعل السلوك غير الأخلاقي أكثر قابلية للتكرار والاستمرار.

5. السياق العراقي وتضخم العوامل النفسية

تضخم هذه العوامل النفسية في المجتمع العراقي بسبب تراكم طويل من:

- الضغوط الاقتصادية والمعيشية.

- فقدان الثقة بالمؤسسات.

- ضعف الشعور بالأمان الاجتماعي.

- تراجع الأطر الضابطة للسلوك الجمعي.

في مثل هذا السياق، تتحول الفضيحة إلى حدث نفسي جماعي يعوّض عن غياب الإنجاز، ويملاً فراغ المعنى، ولو بصورة مدمّرة.

خامسًا: البعد الاجتماعي وتفكك الخصوصية في المجتمع العراقي

لا يمكن النظر إلى تفشي نشر الفضائح العائلية بوصفه نتيجة مباشرة للتكنولوجيا وحدها، بل هو تعبير عن تحول اجتماعي أعمق أصاب مفهوم الخصوصية ذاته، وأعاد تعريف العلاقة بين الفرد والأسرة والمجتمع، فالمشكلة لا تكمن فقط في وجود منصات رقمية، بل في طريقة استقبال المجتمع لها وتطويعها داخل بنية قيمية مضطربة.

1. تآكل مفهوم الحرمة العائلية

شكلت الأسرة العراقية تاريخياً وحدة أخلاقية مغلقة نسبياً، تُدار الخلافات داخلها بمنطق الستر والاحتواء، لا بمنطق الإظهار والفضح، إلا أن هذا المفهوم شهد تآكلًا تدريجيًّا، نتيجة ضعف الروابط الأسرية، وتراجع السلطة التربوية للوالدين، وتنامي النزعة الفردانية على حساب الانتماء الجماعي.

ومع هذا التأكيل، لم تعد الحرمة العائلية تُفهم بوصفها قيمة أخلاقية عليا، بل باعتبارها قيّداً اجتماعياً قابلاً للكسر عند أول خلاف، أو وسيلة ضغط تُستخدم في الصراع الأسري، خصوصاً في حالات الطلاق والنزاعات الزوجية. وهكذا تنتقل المشكلات من إطارها الطبيعي إلى الفضاء العام، حيث تفقد الأسرة قدرتها على حماية أعضائها.

2. الخصوصية بين الوعي التقليدي والواقع الرقمي

يعاني المجتمع العراقي من فجوة معرفية واضحة بين منظومة القيم التقليدية التي تعظم الستر، وبين الواقع الرقمي الذي يكافئ الكشف والتعرية المعنوية، فكثير من الأفراد، وخاصة الشباب، لا يمتلكون وعيّاً حقيقياً بمفهوم الخصوصية الرقمية، ولا يدركون أن التسجيل أو النشر لا يمكن التراجع عنه، وأن أثره الاجتماعي النفسي قد يستمر سنوات طويلة.

إن ضعف التربية الرقمية- سواء في الأسرة أو المدرسة أو الإعلام- جعل التعامل مع الهاتف الذكي ومنصات التواصل سلوكاً عفويّاً غير منضبط، لا تحكمه معايير أخلاقية أو قانونية واضحة، ما أسهّم في شيوع الانتهاك دون إدراك لحجمه أو نتائجه.

3. غياب الردع القانوني والفراغ المؤسسي

يسهم غياب الردع القانوني الفاعل، أو ضعف تطبيق القوانين المتعلقة بالتشهير والابتزاز وانتهاك الخصوصية، في تطبيع هذه السلوكيات اجتماعياً، فحين لا يشعر الفرد بأن هناك عواقب قانونية حقيقة، يتحول النشر والتشهير إلى فعل منخفض الكلفة وعالٍ التأثير.

كما أن البطء القضائي، أو الخوف من الوصم الاجتماعي عند اللجوء إلى القانون، يدفع كثيراً من الضحايا إلى الصمت، ما يعزز شعور المعتدي بالأمان، ويكرّس ثقافة الإفلات من المحاسبة.

4. من فضاء تواصل إلى محاكم شعبية افتراضية

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تحول موقع التواصل الاجتماعي من أدوات للتواصل إلى محاكم شعبية افتراضية، يُصدر فيها الجمهور أحكاماً أخلاقية قاسية دون معرفة دقيقة بالواقع، ودون مراعاة لمبدأ البراءة أو التثبت، وفي هذه المحاكم، لا مكان للستر أو الإصلاح، بل تُدار القضايا بمنطق الإثارة والتصعيد والتصنيف الأخلاقي السريع.

ويكتسب هذا النمط خطورته من كونه بلا ضوابط: لا قاضٍ مؤهل، ولا قانون، ولا حق دفاع، بل رأي عام متقلب، قد يرفع الشخص إلى القمة اليوم، ويدمره غداً.

5. إعادة إنتاج العنف الاجتماعي عبر الفضاء الرقمي

لا تتوافق آثار الفضيحة عند حدود الفضاء الافتراضي، بل تمتد إلى الواقع الاجتماعي، فتؤدي إلى العزل، والنبذ، وقطع العلاقات، وأحياناً إلى العنف الأسري أو المجتمعي، وهنا يصبح التشهير الرقمي امتداداً حديثاً لأنماط قديمة من العقاب الاجتماعي، لكنه أشد قسوة وانتشاراً وأقل قابلية للسيطرة.

6. التأثير على الأجيال القادمة

إن أخطر ما في هذه الظاهرة هو أثرها التراكمي على الأجيال الناشئة، التي تنشأ في بيئة ترى فيها الفضيحة مادة يومية، والتشهير ممارسة عادية، والخصوصية قيمة هشة. وفي ظل هذا التطبيع، قد يتشكل وعي جديد يعتبر انتهاك الحياة الخاصة حقاً أو مهارة رقمية، لا انحرافاً أخلاقياً.

الاستنتاجات

- إن نشر الفضائح العائلية على موقع التواصل الاجتماعي يمثل انحرافاً أخلاقياً جماعياً، لا سلوكاً فردياً معزولاً، ويعكس خللاً بنوياً في منظومة القيم.
- يقدم القرآن الكريم وتعاليم أهل البيت (عليهم السلام) إطاراً أخلاقياً صارماً قائماً على الستر وحفظ الكرامة، وهو إطار يتناقض بوضوح مع ممارسات التشهير الرقمي المعاصرة.
- تكشف الأزدواجية بين الإدانة اللغوية والمشاركة الفعلية في تداول الفضائح عن فشل في تحويل الدين الاجتماعي إلى التزام سلوكى حقيقي.
- يتغذى التفاعل مع الفضائح على دوافع نفسية كامنة، أبرزها الفضول القهري، والإسقاط النفسي، والشعور الزائف بالتفوق الأخلاقي، ما يجعل الفضيحة أداة تنفيس لا وعي أخلاقي.
- أسمى تفكك الخصوصية وضعف التربية الرقمية وغياب الردع القانوني في تطبيع انتهاك الحياة الخاصة وتحويل الفضاء الرقمي إلى محاكم شعبية بلا ضوابط.
- إن تركيز الخطاب الاجتماعي والديني أحياناً على معاقبة الضحية بدل مساءلة من انتهك الخصوصية يعكس خللاً خطيراً في ترتيب المسؤوليات الأخلاقية.
- يؤدي استمرار هذه الظاهرة إلى تآكل التعاطف الاجتماعي، وتشويه مفهوم الأخلاق لدى الأجيال الجديدة، وإعادة إنتاج العنف الرمزي بصورة جماعية.
- تمثل مواجهة هذه الظاهرة ضرورة أخلاقية وتربوية وقانونية ملحة لحماية الأسرة العراقية والحفاظ على تماسك المجتمع وكرامته الإنساني.

الخاتمة

إن أخطر ما في انتشار الفضائح العائمة على موقع التواصل الاجتماعي ليس حجم ما يُكشف من أسرار، بل ما يُكشف من ضمور في الضمير الجماعي، حين تتحول معاناة الإنسان إلى مادة للفرجة، وكرامته إلى موضوع للتداول، وأخطاؤه- الحقيقة أو المفترضة- إلى مشهد جماعي بلا رحمة، لقد علمنا القرآن الكريم أن الستر قيمة، وأن إشاعة الفاحشة ليست حرية، بل عدوان أخلاقي يهدم المجتمع من داخله، وعلمنا أهل البيت (عليهم السلام) أن إصلاح الإنسان لا يكون بفضحه، وأن من كشف عورة غيره قد عرّى نفسه أمام الله قبل الناس. ومع ذلك، ما زال بعضنا يبرر المشاركة في التشهير بدعوى النصح، أو الغضب، أو البحث عن الحقيقة، متناسين أن كل نقرة مشاركة هي شهادة أخلاقية على أنفسنا قبل أن تكون حكماً على غيرنا.

المجتمع الذي يُدين الفضيحة بلسانه ويصنعها بيده، إنما يعيش انفصاماً خطيراً بين ما يؤمن به وما يمارسه، وحين يغيب الحباء، وُتُكسر الحرمة، ويُستباح الستر، لا يبقى من الأخلاق سوى شعارات جوفاء، ولا من الدين سوى ألفاظ تُستدعي عند الإدانة لا عند السلوك، فلنراجع أنفسنا قبل أن نشارك، ولنزن أفعالنا قبل أن نحكم، ولننذكر أن الله سترنا مرات لا نحصيها، وأن من لا يستحي من الناس لا يستحي من الله، وأن كرامة الإنسان ليست تفصيلاً يمكن التضحية به تحت ضغط الغضب أو الفضول أو التفاعل اللحظي.

إن استعادة الستر اليوم ليست ترفاً أخلاقياً، بل ضرورة وجودية لحماية الأسرة، وصيانة المجتمع، وحفظ ما تبقى من إنسانيتنا في زمن أصبحت فيه الفضيحة أسرع انتشاراً من الحكم، وأعلى صوتاً من الضمير.

تأسس مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب
شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء - دائرة المنظمات غير
الحكومية المرقمة (1775330) بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦، وهو مركز علمي يهتم بإجرا
الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلاً عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول
قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتاجاته العلمية إلا بموافقة خطية صريحة،
ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبّر الآراء الواردة في الدراسات أو الأوراق البحثية والمقالات عن الاتجاهات الفكرية
التي يتبعها المركز وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات
المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232



Alfaidcenter2011@gmail.com



www.al-faidh.com



العراق - بغداد - الكرادة

